وبالتحديد تعاني من عجز كبير في الموازنة العامة وعجز في ميزان المدفوعات وتضخم كبير في المديونية الخارجية، ومنبع هذه الحزمة من السياسات هو التوسع والتطور الذي حدث في النظرية الاقتصادية الكلية والجهود التي بذلت من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والتي تعمل في مجموعها على تثبيت الاقتصاد وإحداث تصحيحات هيكلية لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية التي تصب في إعادة التوازن الداخلي والخارجي، خلال فترة زمنية معينة.

- إن سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي هي حزمة من السياسات المتفاعلة مع بعضها البعض والتي تنطوي على الأدوات اللازمة لتحقيق الأهداف المطلوبة التي تسعى إلى تحقيقها.

- إن مجموعة السياسات التي تتكون منها سياسات التثبيت والتصحيح (التكيف) الهيكلي والتي تعتبر بمثابة الأدوات المستخدمة في البرنامج المنفذ، هي بعض أدوات السياسة النقدية والسياسة المالية والسياسة التجارية وسياسة الاستثمار، ويضاف إليها بعض السياسات الاقتصادية التي لم يتسع المجال لدراستها مثل سياسات الأسعار والأجور أو سياسات الأسعار والدخول.

- أن حزمة سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي التي يتم تطبيقها تأتي استنادا إلى نظرية الاقتصاد الكلي. هذا الأخير الذي يهتم بدراسة سلوك الاقتصاد ككل، ويعرف على أنه الاقتصاد الذي يمتلك فيه الأفراد الثروة في المجتمع حيث تتحدد فيه المتغيرات الكلية في الاقتصاد وفقا لقرارات الأفراد المستقلة وفي حقيقة الأمر فإن أغلب النظريات التي قدمت في إطار الاقتصاد الكلي إنما تنطبق على الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، وهذا الاقتصاد الرأسمالي يتميز بأنه مختلط حيث تختلف درجة السماح بقوى السوق الحرة لتحديد قيم المتغيرات الكلية من اقتصاد رأسمالي لآخر. بحيث يتركز دور الاقتصاد الكلي في دراسة العوامل المحددة للمتغيرات الكلية في الاقتصاد مثل الناتج القومي، التوظف، المستوى العام للأسعار موقف ميزان المدفوعات ... الخ.

- إن ظروف تطبيق سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي في دولة معينة تنبع من معاناة اقتصاد هذه الدولة من اختلال التوازن الداخلي معبرا عنه بوجود عجز كبير في الموازنة العامة للدولة ومعدل مرتفع من التضخم واختلال في التوازن الخارجي معبرا عنه بوجود عجز كبير في ميزان المدفوعات وتضخم في المديونية الخارجية، بالإضافة إلى